المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: النظم السياسية في الفكر السياسي عند ارسطو
اسم الكاتب: أ.م.د. مرتضى شنشول ساهي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/2291
تاريخ الاسترداد: 2026/06/05 06:59 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

النظم السياسية في الفكر السياسي عند ارسطو

أ.م.د. مرتضى شنشول ساهي(*)

المقـــدمة

عند النظر الى الفكر السياسي الإغريقي"اليوناني"، القديم، فإننا نلحظ اهمية الافكار والتوجهات النظرية لبعض الفلاسفة الذين برزوا في ذلك العصر، ومن اهمهم افلاطون وارسطو. فقد مزجت فلسفة افلاطون السياسية بين الواقعية والمثالية حيث نجد ذلك في مؤلفاته، او محاوراته السياسية التي برزت مثل "الجمهورية"، التي رسم فيها الخطوط الرئيسية للمدينة الفاضلة، كما ان تحليلاته السياسية في مؤلفيه "السياسي"، او "رجل الدولة"، و "القوانين"، محاولة جمع فيها نظرياته السياسية والاخلاقية والقانونية والفلسفية، فعكست محاولاته طبيعة نظام الدولة باعتبارها الوحدة السياسية الرئيسية .

وبرغم ان افلاطون اول من قال بان المجتمع مكون من انظمة متصلة الواحدة بالأخرى، وهذه الانظمة هي النظام السياسي، والنظام الاسري، والنظام الديني، والنظام الاقتصادي، كما انه يعتقد بان اي تغيير يطرأ على احد هذه الانظمة لا بد ان ينعكس على بقية انظمة المجتمع .

الا ان ارسطو اول من صاغ هذه الافكار بشكل علمي فتناول الافكار والقضايا السياسية خصوصاً تلك التي تخص الدولة والقوانين الخاصة بها، فحصر ان يخضع الجميع لطبيعة السلطة القانونية ما جعله يرتبط عموماً بين السلطة ونظام الحكم وبين النظام القانوني .

فبعد بروز الافكار السياسية لدى ارسطو شهد الفكر السياسي اليوناني تطوراً، ومن هنا يُعتبر ارسطو وبأجماع الباحثين، والمؤرخين للفكر السياسي، هوالممنهج الاول للظاهرة السياسية.رغم المساهمات العديدة والرائدة للفلاسفة والمفكرين اليونان، أمثال افلاطون و"سقراط" و"هيبودام دي ميليه" و"اكزونوفون" وغيرهم من المفكرين .

(*)عميد كلية العلوم السياسية_ جامعة ميسان.

الا انها لم تكن على مستوى الفكر السياسي بنفس التحديد والفصل لدى ارسطو، حيث كانت الافكار السياسية السائدة تحت مظلة المنهج التجريدي الفلسفي، مما حكم عليها ان تظل "مادة خام"، يمكن للصناع البارعين امثال ارسطو ان يصنعوا منها مادة اكثر وضوحاً. وهذا ما دفعنا لدراسة النظم السياسية بشكل خاص لدى هذا المفكر الذي يعد من ابرز مفكري في العصر القديم.

اهمية البحث

ان موضوع النظم السياسية كونها منهج لتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم ينسق العمل لكل الدولة اصبحت الشغل الشاغل لأغلب المفكرين والباحثين، ولذلك وجدنا من الضرورة تتبع جذور النظم السياسية وكيف ساهم ارسطو، ان يكون من المؤسسين لهذه النظم .

فرضية البحث

إن هذه الدراسة تبنى على فرضية مفادها إن الفلاسفة اليونان بشكل عام وارسطو بشكل خاص ارسوا دعائم النظم السياسية في المجتمع اليوناني الذي أصبح فيما بعد الأساس الذي انطلقت منه الانظمة السياسية في باقي المجتمعات الغربية .

اشكالية البحث

أما الإشكالية التي تنطلق منها هذه الدراسة هي كيف كانت رؤية اليونان للنظم السياسية من خلال أنموذج "ارسطو" وكيف صورها "ارسطو" وما هي الأفكار أو الركائز التي وضعها واعتبرت حجر الأساس لموضوع النظم السياسية، اضافة الى ان بعض افكاره السياسية تلامس الحاضر كمشاكل الوظائف السياسية والمؤسسات التي تحتاج الى تعاون انساني في كافة المستويات من العائلة الى مؤسسات صناعة القرار السياسي.

منهجية البحث

اعتمدنا على المنهج التاريخي بشكل أساسي كما لم يخلو البحث من الاستعانة بمناهج أخرى كمنهج تحليل النظام .

خطة البحث

في هذا البحث سأتناول في المبحث الاول (الاسس العامة للدولة عند ارسطو) المطلب الأول سأتناول فيه (سيادة القانون عند ارسطو) وفي المطلب الثاني سأتناول (العدالة عند ارسطو) أما المطلب الثالث (التعليم عند ارسطو) أما المبحث الثاني سأتناول (انواع الأنظمة السياسية عند ارسطو) فجاء المطلب الاول بعنوان (النظام السياسي الملكي عند ارسطو) اما المطلب الثاني (النظام السياسي الارستقراطي عند ارسطو) والمطلب الثالث (النظام السياسي الجمهوري عند ارسطو) وتخصص المبحث الثالث بـ(التقسيم الثلاثي للسلطات عند ارسطو) .

المبحث الاول

الاسس العامة للدولة عند ارسطو

ان الدولة منذ افلاطون و"ارسطو•" وحتى ميكافيلي يراد منها السلطة الحاكمة ونظام الحكم، فكانت عند اليونان تستعمل كلمة polis، والتي يراد بها المدينة او الدولة ، وارتبط التنظيم السياسي بالمُجتمع، وقد استعمل بمعنيين: الاول والاكثر عمومية ويراد به political، الجسم السياسي للأمة nation، والثاني اكثر تحديداً ويراد به الحكومة government . [٢]

• ولد ارسطو عام ٣٨٤، في ستاجيرا لهذا عرف باسم الاستاجيري كان ابوه طبيباً لملك مقدومنيا (امتناس الثاني)، وربما كان لهذا اثر على الكثير من تكوين ارسطو الذي نشأ وهو يحب العلوم الطبيعية، التحق ارسطو بأكاديمية افلاطون في اثينا، ولازمه حتى وفاته،استدعاه فيليب الثاني ملك مقدونيا. ليتولى تعليم ابنه الاسكندر المقدوني فبقي ثلاثة أعوام. عاد بعدها إلى أثينا ليؤسس فيها مدرسته (اللوقيوم–اللوكيوم) نسبة إلى اسم معبد كان قريبا منها (معبد ابولوا لوكيوس. معبد قاتل الذئب). اعتاد على إلقاء دروسه على طلبة اللوقيوم. وهو يتمشى معهم في حدائق مدرسته وأروقتها. فسميت فلسفته المشائية نسبة إلى أسلوبه في تعليم طلابه. وكان في اثينا اقرب الى المتفرج الذي يراقب بهدوء ويحلل بهدوء ما يتفاعل حوله من مظاهر، وصولا الى ان طرح افكاره وكتبه التي كانت الاسس العامة والاساسية في تاريخ الافكار والانظمة السياسية وعلى راسها كتاب السياسة . ينظر: برتراند راسل، تاريخ الفلسفة الغربية،ج١، ترجمة: زكي نجيب محمودو لجنة التأليف والنشر، القاهرة، ١٩٦٧، ص٢٥٨ . وكذلك عامر حسن فياض وآخرون ،مدخل الفكر السياسي القديم والوسيط ج١،ط،١ ،بنغازي، منشورات جامعة قاريونس،٢٠٠٤، ص٢٣٢.

١ نقلاً عن: نزار عيداني، الدولة الاسلامية من التوحيد الى المدينة، المركز العالمي للدراسات الاسلامية، قم، ١٩٨١، ص٣٤ .

٢نزارعيداني، المصدر نفسه .

ويعتبر ارسطو الدولة في قمة هرم انواع الجماعات وتهدف الى تحقيق اسمى الغايات والاهداف، وقد سبقت الدولة الاسرة في الترتيب الزمني، وباجتماع عدد من الاسر تكونت القرية، ومن مجموع هذه القرى تكونت الدولة، ويشترط ارسطو ان يكون اجتماعها من سعة النطاق ان يتيح لها ان تكتفي ذاتيا، كما قام ارسطو بتحديد مفهوم الدولة والنظام السياسي على الشكل التالي: "الدولة هي صورة للمجتمع، وهي جمعية منظمة بقوانين، وهي تتألف ليس فقط من اشخاص، بل من اشياء بدونها لا يقاد الاشخاص، وهي الاقتصاد او علم الثروات، وتحدد اسس الدولة بالعائلة او اجتماع المدن، ولان الانسان كائن مادي بالطبع فلا بد من سيادة الدولة على الافراد. مع حتمية العدل الاجتماعي في هذا الكيان السياسي، فهي اجتماع لخير الناس ما دام يتم لتحقيق مصالحهم". ويضيف ارسطو ان وحدة الارض ليست شرطاً لوحدة الدولة .

ولقد اختط ارسطو في كتاباته منهجاً محدداً بخصوص دولته، فعمل على تحقيق كمال هذه الدولة من خلال الممكن وابتعد عن الاعتماد الى ما هو مثالي، وبخصوص المثل العليا التي استهدفت هذه الكتابات نجده يولي القانون اهتماماً واضحاً، كما انه لا يترك موضوع العدالة، ومبدأ تعليم المواطنين، وعلى هذا سنستعرض ما تقدم .

المطلب الاول

سيادة القانون عند ارسطو

لقد عالج ارسطو قضايا الدولة والقانون والسياسة وفقاً للدولة المثالية لمجتمع سياسي مؤلف من افراد احرار ومتساوين، ويرى ارسطو ان السلطة تنبع من الجماعة "اي العام يعلو الخاص"، وبالتالي تكون السلطة للقانون وليس للحاكم، فالقانون عاملاً اساسياً في تنظيم الدولة والقوانين تمثل السلطة العليا وتعلو على سلطة الحكام كانوا افراداً ام هيئات، ومبدأ الالتزام بالقانون وسيادته ليس مجرد ضرورة بل هو دليلاً ايضاً على صلاحيات الدولة، وان اكثر الحكام امتيازاً وحكمه وذكاء لا يمكن ان تستغني عن

٣غضنفر ركن آبادي، الاسلام والنظام السياسي في الجمهورية الاسلامية الايرانية، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، بيروت، ٢٠١١، ص٤١ .

القانون، لما له من قواعد عامة من موضوعية تكاد تكون مجردة. فالقانون هو العقل مجرداً عن الهوى [٤].

ولأرسطو ما يزيد عن اربعمائة مؤلف في كثير من اوجه المعرفة، وما يهمنا هنا مؤلفاه في السياسة وهما، الدساتير، والسياسة، حيث يمثل الاول دراسة ارسطو الواقعية القائمة على منهج الملاحظة والمقارنة، ودرس خلالها ١٥٨ دستوراً لمختلف الدول التي تمكن من الحصول على دساتيرها، وذلك ليقارن بينهما في محاولة للوصول الى افضل الدساتير .

إذ استطاع ان يقيم فلسفته على ضرورة وجود قانون اعلى او دستور، يتم تسيير الجماعة على اساسه. ويعتبر ان الدستور يمثل (الفكرة العاقلة)، في اي مجتمع. وبالتالي لابد ان تكون السيادة للقانون وليس للحاكم. فالحاكم ليس مجرداً عن الهوى والانحراف، بينما القانون هو الحقيقة الوحيدة عن ذلك [٥].

واعطى ارسطو دولة القوانين أسمى صور التنظيم السياسي كالتفوق والامتياز على ما عداها من اشكال ونظم الحكم الأخرى ، واوضح ارسطو انه لا يمكن الوّصول الى حكومة جيدة ما لم نضمن سيادة القانون ويشترط ان تكون موضوعه بشكل صحيح وان تكون ذات سيادة، فعندما لا تستطيع اي سلطة قانونية اتخاذ قرار بشكل سيادي ستكون القوانين عاجزة عن تحقيق الاهداف المحددة لها. ويصل ارسطو الى نتيجة مفادها ان القانون "هو السلطة المحايدة بالرغم من اختلاف القوانين بمشرعيها وميولهم، وهي مسألة واقعية عندما يعملون لخدمة مصالحهم، اضافه الى ربطه القوانين الصالحة والدساتير الصالحة، فيذكر ان القوانين الصالحة تنبع من الدساتير الصالحة، والفاسدة على المنوال نفسه، اي ان النظام الصالح لا بد ان يطبق حكم القانون .

٤غانم محمد صالح، الفكر السياسي القديم والوسيط، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، بلا، ص٩٠ .

٥عبد المعطي محمد عساف، مقدمة الى علم السياسة، دار مجدلاوي، عمان، ١٩٨٧، ص٧٩ .

٦غانم محمد صالح، المصدر السابق، ص٤١ .

٧ عامر حسن فياض وآخرون ،مدخل إلى الفكر السياسي القديم والوسيط،ج١،ط١،بنغازي،منشورات جامعة قاريونس،٢٠٠٤، ص٢٤٠ .

لقد ميز ارسطو بين القوانين الدستورية التي تضع القواعد العامة والمحددة الاساسية لطبيعة الدولة والنظام السياسي، والقوانين العادية المستندة الى القوانين الدستورية، اضافه الى السبب الرئيسي الذي ربط به ارسطو القوانين الصالحة مع الدساتير الصالحة ولهذا كان يؤكد دائماً على الاخذ بمبدأ سيادة القانون، كذلك ان ارسطو لا يرى في حكم القانون مجرد حكم دستوري افضل من الآخر ولكن هو يعده اساس الحياة الفاضلة المتمدنة، وقد فضل القانون العرفي على القانون المكتوب، كمان ان ارسطو لا ينفصل عن فكرة ان افلاطون سلم بأهمية القوانين وعدها عنصر اساسي من عناصر الدولة . كما ان القانون في دولة ارسطو اكثر احتراماً من دولة افلاطون، إذ يعطي الأخير الحكم الى الفيلسوف الذي يمتلك العلم والمعرفة، بينما يرى ارسطو ان الانسان معرض لخضوعه الى الشهوات والملذات فكيف يمكن ان يسلم الحكم في هذه الحالة، وهنا تأتي اهمية سيادة القانون عند ارسطو .[٨]

المطلب الثاني

العدالة عند ارسطو

يرى سقراط ان العدالة فن او مهارة، تشبه فن الطب، وتطبق حسب قواعد ثابته ايضاً في مفهوم المرضى اي المواطنين، فالعدالة كفضيلة للإنسان الفرد شيء يشبه صحة الروح، وهذا يعني ان القوى العقلية والنفسية للإنسان يجب ان توجد في نظام محدد، ان هذا الرأي هو نقطة انطلاق افلاطون الى مناقشاته في كتابه "الدولة"، فالعدالة عنده "هي نوع من النظام الثابت. انها فضيلة جوهرية في الاساس، تشمل الاهداف والاحتياجات، لكنها تجمع ايضاً كل فضائل الانسان الاخرى مع بعضها البعض في علاقة محددة" .[٩]

فكتاب الجمهورية "الدولة"، ما هو الا محاولة لوصف هذا النظام وهذه العلاقة في شكل نموذج لمجتمع، كما ينقل افلاطون فكرته عن العدالة، كنظام للروح الانسانية الى المجتمع، ففي النظام الاجتماعي طبقاً لرأي افلاطون يمكن التعرف على نظام

٨عامر حسن فياض، المصدر نفسه، ص٢٤١ .

٩روبرتتسمير، في صحبة الفلاسفة، ج١، ترجمة: عبدالله محمد ابو هشه، دارالحكمة، لندن، ٢٠١١، ص١٩ .

الروح كما لو كنا ننظر في عدسة مكبره، بعد ذلك وضع افلاطون مفهوم اكثر دقة للعدالة على انها سلامة الروح، فالروح عنده في اليونانية "psyche"، هي دائرة وملتقى كل القوى العقلية والوجدانية .

ويميز ارسطو في الفصل الخامس من كتابه عن الاخلاق بين معنيين للعدالة: فهي من ناحية توازي كل الفضيلة الخلقية حيث الرجل العادل هو ذلك الرجل الورع الفاضل الشريف. وهي من ناحية اخرى فضيلة خاصة محددة تأخذ مكانها الى جانب الشجاعة والاعتدال والكرم، او تلك الفضيلة التي يتحلى بها الانسان في معاملاته مع الاخرين في الامور مع الملكية والعقود وما شاكل ذلك. الرجل العادل بالمعنى الاول، اذن سيكون ضرورة عادلاً بالنسبة للمعنى الثاني، وان كان العكس غير صحيح تماماً. فقد يكون رب اعمال ناجح يمتاز بالأمانة في معاملاته التجارية، ولكنه، في نواح اخرى من حياته لا يكون كذلك: فقد يكون بخيلاً او حسوداً الى غير ذلك من الصفات غير المحببة .

وهذا يدفع الى التأكيد بان العدالة في معناها الاول تختلف عن العدالة في المعنى الثاني على الرغم من الارتباط الجذري بينهما: فمجال العدالة في المعنى الاول واسع وشامل شامل لمعنى الفضيلة العام، بينما العدالة في معناها الثاني، كأي فضيلة اخرى محددة المفهوم والمغزى، ويكون لها ميدانها عند التطبيق، وان كان المعنيان يرتبطان باعتبار انهما يرجعان الى علاقات بشرية ويوضحان بعض من جوانبها .

ان ارسطو لا يطور مفهوماً للعدالة كالذي طوره افلاطون ولا يتمسك بمبادئ افلاطون المثالية، إذ ينطلق مفهومه للعدالة من مفهوم العلاقات الاجتماعية بصورة عامة. فهو يعتقد بالفضيلة لكن ليس بالفضيلة المطلقة، هذه الفضيلة ذات طابع اجتماعي يطلق عليها "العامة" او القانونية. وينبثق من هذه الفضيلة ما يسميه ارسطو بالفضيلة "المحددة" .

١٠جمهورية افلاطون، ط٢، ترجمة: حنا خباز، دار القلم، بيروت، ١٩٨٠، ص١٣١ .

١١غانم محمد صالح، المصدر السابق، ص٩٢ .

١٢غانم محمد صالح، المصدر السابق، ص٩٣ .

١٣عبد الستار قاسم، الفلسفة السياسية التقليدية (افلاطون وارسطو)، المطبعة الاردنية، الاردن، ١٩٧٩، ص١٥٣ .

إذن على أساس هذا الاعتبار يقسم ارسطو العدالة على نوعين الأولى العدالة التوزيعية والثانية العدالة التصحيحية أو التعويضية، فالأولى تكمن في عدالة هندسية أما الثانية فهي عدالة حسابية ، فالذي قصده من لعدالةً التوزيعية له تعني اشتراك الفرد في الصالح العام الذي من جرائه يحصل على ثروة متساوية مع غيره من الأفراد، وهو حق يعني في كل الأحوال يحصل عليه الفرد [١٥] .

فالذي قصده من العدالة التوزيعية هي إنها تتم بتوزيع الثروات بين المواطنين والأفراد دون أن يكون هناك تمييز فيما بينهم، وعلى هذا الأساس نرى انه يرى إن المساواة متحققة في هذه الصورة من العدالة، وهي ما أطلق عليها بالعدالة الهندسية أو التناسبية، إذ يكون الكل متساوي وفق رؤيته التي وضحها، وانه كان يقصد من هذه الصورة من العدالة أن تكون عددية، يعني إنها تعتمد على العدد بالدرجة الأولى بغض النظر عن تحقيق المساواة، وهو فرض طرحه لعدد الماسكين بالسلطة السياسية .

المطلب الثالث

التعليم عند ارسطو

ربط افلاطون بين الفلسفة والسلطة كما انه ربط بين المعرفة والفضيلة، وكان نظره الى الادوار السياسية على مسرح الحرية والاختبار ولا تقع بين مخالب الاستبداديين ولكنه قد صاغ السياسة في اطار العلم والحكمة وكانت توصله الى الحقيقة بعد حركة العقل من المجهول الى المعلوم كما هو اليسر الذي ذهب اليه سقراط في الميزان المنطقي وقد استقى ارسطو من منهج سقراط وافلاطون في حل المسائل الرياضية [١٧] .

١٤مصطفى سيد احمد صقر، فلسفة العدالة عند الإغريق وأثرها على الفقهاء الرومان وفلاسفة الإسلام، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، ١٩٨٩، ص٨٣ .

١٥ف. س. نرسيسيان، الفكر السياسي في اليونان القديمة، ترجمة حنا عبود، الاهالي للطباعة والنشر والتوزيع، سورية، ١٩٩٩، ص١٤٥.

١٦مصطفى سيد احمد صقر، المصدر السابق نفسه .

١٧ محمد محمد طاهر، علم السياسة، ج٧، مطبعة وفا، قم، ٢٠٠٦، ص ٥٢ – ٦٠ .

وصار التعليم احد مرتكزات دولة ارسطو المثالية، فعن طرق العلم يحول الناس الى مواطنين صالحين ويتم تدريبهم على ممارسة الفضيلة، هذه المهمة تقع بداهه على عاتق الدولة، فتربيت الاولاد يجب ان تكون احد الموضوعاتفتربية الاولاد يجب ان تكون احد الموضوعات الرئيسية التي يعنى بها المشرع والقانون يجب ان ينظم التربية التي يجب ان تكون عامة ملزمة متماثلة لجميع اعضاء الدولة [٨].

ان النظام الصالح او التربية الصالحة هي اطاعة الاوامر والقيادة والنظام المدرسي يجب ان يحقق الوحدة الاجتماعية بين الاجناس. وتوحيد التعليم هو الضامن او الموحد للدولة، والمنهاج التربوي الذي يقترحه ارسطو يتفق في وجوه كثيرة مع ذلك الذي اقترحه افلاطون فهو يقوم على اساس التعليم الالزامي وازدراء ذلك التعليم الذي يتطلع الى المنفعة، وهو يستهدف الاطفال الذين سيصبحون مواطنين مع استثنائه العبيد "الذين عليهم ان يتعلموا فنوناً نافعة كفن الطهي لكن هذا الفن لا يشكل جزءاً من التعليم المقصود"، كما يرى ارسطو، ان المواطن يشكل انعكاساً نوع الحكومة التي يعيش في ظلها ولهذا وجب ان تكون في التعليم فروق تختلف بها مدينة عن مدينة اخرى، وبحسب حكومة المدينة الديمقراطية هي اوليكارشية [٩]، فالطبقات التي تنخرط في العمل اليدوي وتسهم في المنافع الضرورية تنتمي الى (جسد) الدولة (المدينة الاولى عند افلاطون)، بينما الطبقات المتعلمة تمثل الطاقة العسكرية والقضائية وطبقة المفكرين (هذه الاخيرة تجسد وظيفة المعرفة السياسية) تؤلف (روح) الدولة [١٠].

وقد ربط ارسطو المواطن وبشكل نظام الحكم ربط بينهما وبين التعليم، لان التعليم هنا سيختلف، فالتعليم في نظام الأقلية يختلف عن التعليم في نظام الحكم الديمقراطي وقس على باقي أنظمة الحكم الأخرى، لان كل المواطنين الذين يشتركون في السلطة يمثلون على حد تعبيره قوة سياسية، لأنه مثل الا يجوز تعليمهم على مهن تشوه الجسد، أو يتعلم حرفة تمثل انحراف لهم، أو أن يفقد ونصحتهم عن تعليم أمر

١٨محمد محمد طاهر، المصدر نفسه .

١٩غانممحمدصالح، المصدرالسابق، ٩٤ .

٢٠ ف. س. نرسيسيان، مصدر سبق ذكره،ص١٥١.

ما، وهدف التعليم عنده هو تكوين الجمال البشري عند كل مواطن حتى يصبح جاهز لتولي أمور الرئاسة [٢١].

وحين يشرح ارسطو مراحل منهاجه التربوي يستثني منه المرحلة العليا التي اقترحها افلاطون في برامجه. هكذا تصبح المرحلة الاولية للتعليم "التي تمتد حتى سن الشباب"، هي الاساس والمبتغى، ومن ثم فهو يقسمها سباعياً "اي كل سبع سنوات"، الى ثلاث مراحل :

المرحلة الاولى: من سن الميلاد وحتى سن السابعة: العناية تتركز هنا على بناء اجساد الاطفال صحياً ورياضياً ابتغاء تحملهم لمتاعب المناخ وقسوته، مع وجوب حمايتهم من القصص المخلة بالآداب، ومن المناظر التي تسيء الى العين .

المرحلة الثانية: من سن السابعة وحتى البلوغ: وخلالها يجري تعليم المواطنين وتدريبهم على اداء اعمال وليس على تفهمها وتحليلها، هذه التدريبات يجب ان لا تدفعهم الى حيوانية متوحشة بل الى لطف وتوافق حركي وجمال بنية وكمال جسد، ثم يكون دور الموسيقى لتغذية العقل داخل اطار الجسد المتكامل .

المرحلة الثالثة: وتمتد حتى سن الحادية والعشرين: يكون هدف التعليم فيها خدمة المجتمع فيتحول المواطنون الطائعون الى مواطنين قادرين على الحكم، وخلال ممارستهم لبعض واجباتهم المدنية يتعلمون قدرة من الحكمة، وكل ما تقدم بهم شبابهم ازداد ذلك القدر من الحكمة والفلسفة والتدريب على استعمال القدرات العقلية في تقليل ما يحيط بهم من مشكلات حتى يصلوا الى فلسفة التأمل [٢٢].

المبحث الثاني

انواع الأنظمة السياسية عند ارسطو

لقد استطاع المفكرين السياسيين اليونانيين القدماء "الاغريق"، من امثال سقراط وافلاطون وارسطو الذين ربطوا بين الفلسفة والاخلاق والدين والواقع. فلا يستطيع لأي باحث ان يتناول قضية الديمقراطية او نظم الحكم دون الرجوع الى الافكار اليونانية

٢١برتراندرسل، تاريخ الفلسفة الغربية، ترجمة: زكي نجيب محمود وآخرون، ج٢،ط٣،لجنة التأليف والترجمة والنشر،١٩٧، ص٢٩١.

٢٢غانم محمد صالح، المصدر السابق، ٩٤ .

عند كل من ارسطو وافلاطون، اللذان وضعا او لمسمى او تحليل واقعي لهذه الظواهر السياسية. ويعتقد ارسطو ان الحكومات الصالحة هي الحكومات الملكية والحكومة الارستقراطية والديمقراطية. بينما الحكومات الفاسدة هي حكومة الطغيان "حكومة الفرد الظالم"، والحكومة الاوليكارشية "حكومة الاغنياء والاعيان وهم القلة"، والحكومة الديموغاجية "حكومة الخطباء الذين يشترون عواطف الناس دون ان يكونوا عادلين" [٢٣].

ويرى ارسطو ان النظام السياسي لا ينفصل عن كيان الدولة، فغالباً ما يكون النظام السياسي منتسباً الى الدولة، ولان اليونان كانت في زمانه مشكلة من عدة مدن، وكذلك معظم اوربا، فقد اصبح النظام السياسي ملتصقاً بالدولة المدنية، ورغم ان الاسكندر المقدوني اقام امبراطورية ممتدة الى المشرق البعيد، "وتم ذلك كما يعتقد المؤرخون بوحي من استاذه ارسطو الذي حمل افكار العولمة مثل كل المفكرين الشموليين الذين يعتبرون الدولة والحاكم العبقري صاحب رسالة كونية"، ورغم ذلك لم نجد في كتابه السياسة اشارة الى الامبراطورية ، يؤكد الكثير من المحللين ان[٢٤] ارسطو اول من ارسى قواعد الانظمة السياسية، وجعلها علوماً مستقلة ولها قضاياها ومجالاتها المتخصصة، من خلال واقع المجتمع الاغريقي الذي عاش فيه، فجاءت تحليلاته عن النظم السياسية والحكم، وقد اعتمد على الحجم الامثل للسكان من حيث العدد والفئات الاجتماعية، اضافه الى طرحه لعدد من الافكار السياسية الهامة. مثل انواع الحكومات وخاصة انه حاول ان يعكس الوضع السياسي الموجود في عصره، وايضاً تطلعاته كمفكر سياسي لأفضل انواع الحكم، الذي يتطلع اليه من اجل تحقيق سعادة الانسان والمواطن بصورة عامة [٢٥].

٢٣غضنفر ركن ابادي، المصدرالسابق، ص٤٣ .

٢٤غضنفر ركن ابادي، المصدر نفسه .

٢٥عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع السياسي، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص١٤٧ .

ففي ما عدا الطغيان، المفرط، والملكية، غير الكفؤة، نراه يقبل تقريباً اي نظام سياسي ، ويقدم ارسطو تصنيفه لا للدّلول على انها ملكية (ملكية إذا كّانت صالحة وطغيانية إذ افسدت) وأرستقراطية (وهي التي تتحول إذا افسدت الى اوليغارشية) وبوليتيه (حكم الكثرة وفي حال افسادها تصبح ديمقراطية) وسنوضح خلال هذا المبحث انواع الانظمة السياسية التي يحددها ارسطو بثلاثة انواع هي: النظام الملكي – الارستقراطي – الجمهوري .

المطلب الاول

النظام السياسي الملكي عند ارسطو

تستند النظم الملكية المطلقة على الوراثة، اي انتقال السلطة من السلف الى الخلف حسبما تقرره القواعد المعمول بها في انتقال الملك. ورئيس الدولة في ظل هذا النظام سواء سمي اميراً او سلطاناً او ملكاً او امبراطوراً وهو مصدر السلطات. وقد سادت الملكية المطلقة في جميع انظمة الحكم في العصور القديمة والوسطى، الا انها اختفت، او تحولت الى ملكية دستورية مقيدة في الكثير من البلدان في العصور الحديثة، وما تجدر الاشارة اليه ان البعض من الفلاسفة حاول ان يميز بين الملكية المطلقة والملكية الاستبدادية ، اما الحكومة الملكية عند ارسطو هي حكومة الفرد العادل، والملكية بالنسبة الى ارسطوتبدوا وكأنها الحكم الامثل للفرد الفاضل الذي نادراً ما يوجد. والملك يريد ان يورث الحكم الى ذريته وليس هناك من يضمن ان يكون من ذريته حاكم او ملك فاضل. وعادةً ما تكون السلطة الاستبدادية مطبوعة بالإسراف والتبذير .

وبين انواع الانظمة السياسية توجد صور عديدة هي مزيج من اكثر من نوع واحد، او هي خليط متفاعل من كل هذه العناصر: فمثلاً بين النظام الملكي الصالح

---

٢٦ جان توشار، تاريخ الافكار السياسية، ترجمة: ناجي الدرواشة، دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر، سورية، ٢٠١٠، ص٦٧ .

٢٧ موريس فرادوارد، موسوعة مشاهير العالم اعلام الفكر السياسي، دار الصداقة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص٢٤ .

٢٨محمد كاظم المشهداني، النظم السياسية، المكتبة القانونية، بغداد، بلا، ص١٠ .

٢٩محسن صالح، الفلسفة الاجتماعية واصل السياسة، دار الحداثة، بيروت، ٢٠٠٨، ص٧٤ .

وبين النظام الاستبدادي الفاسد يوجد مجال لأكثر من شكل تختلف فيه درجة صلاحياتها او فسادها بحسب مدى قربها من النظام الملكي او الاستبدادي فكلما اقرب النظام السياسي الى النظام الملكي اصبح اكثر صلاحاً واقل فساداً، وعلى العكس كلما كان الحكم شبيهاً بالنظام الاستبدادي كان اكثر فساداً .

كما بحث ارسطو بحثاً في كل من هذه الانواع "الصالحة والطالحة"، وبحث في تفاعلاتها وتطوراتها. ولقد ذهب الى ان الحكومة الملكية المطلقة ليست حكومة طيبة. اذ ليس ثمة ما يضمن ان يعمل الملك دائماً بعقل وحكمة ويبتعد عن الطيش والهوى، ويرى ان ارسطو ان من اعظم الامور خطراً ان نضع مصالح الافراد كلهم بين يدي فرد واحد يصبح هو الامر الوحيد في الدولة، وبالإضافة الى هذا نجد ان الملكية تستلزم مبدأ الارث. ومن السخف بل ومن الجنون المطبق ان يقبل الشعب ارادة كائن لا يعرفون عنه شيئاً بعد، ويعتبرون هذه الارادة قانوناً وهم يجهلون فيما اذا كان هذا الوريث للعرش حكيماً ام مجنوناً .

المطلب الثاني

النظام السياسي الارستقراطي عند ارسطو

لقد اراد افلاطون ان تكون الحكومة في يد اعقل الناس واحكمهم فنادى بحكم اقلية متميزة، هم الحكام الفلاسفة، ولا شك ان الحكومة الارستقراطية هي حكومة الاقلية الفاضلة. الا ان ارسطو لا يوافق افلاطون على هذا ويرى ان الارستقراطيين يجرون وراء مصالحهم الخاصة كما يجري الملك وراء مصلحته الخاصة، فاذا تعارضت المصلحة الخاصة مع المصالح العامة ذهبت هذه في سبيل تلك، وهنا تنقلب الحكومة الارستقراطية الى حكومة اوليكارشية اي حكومة الاقلية الموسرة فتقوض اركان الدولة "ان طمع الاغنياء قد خرب من الدولة اكثر مما خرب طمع الفقراء"، والواقع ان ارسطو يستبدل بالفيلسوف – المواطن، الفيلسوف – الحاكم الذي تصوره افلاطون، والفيلسوف – القديس الذي دعا اليه سقراط، ان افضل الدساتير عند ارسطو هو ما يجعل جميع اعضاء الدولة مواطنين. والحكومة الديمقراطية هي خير حكومة، لان

٣٠غانم محمد صالح، المصدر السابق، ص٩٦ .

الاغلبية – على الرغم من ان كل فرد غير نابغة وحده – تتفوق بجملتها على الاشخاص النابغين، فكل فرد من الاغلبية يسهم بقسط خاص به من الحكمة والفضيلة، فتؤلف جملة الافراد انساناً واحداً يكون قدماه وذراعاه وحواسه وذكاؤه محصله اقدامهم واذرعهم وحواسهم وذكائهم. ان المصالح الفردية الى ان يعدل بعضها بعضاً لأنها متضاربة، ولا يتبقى فوقها سوى المصلحة العامة، والقانون الكلي العام الخالي من اي عاطفة او اي هوى او ميل ، ولم يكن ارسطو ديمقراطياً أي يدعوا الى الديمقراطية، بل يدعوا الى نظام مختلط الذي يجمع فيه بين الديمقراطية والارستقراطية .

ويميز بين النظام الارستقراطي والاولكارشي فيعتبر الاول هو حكم اولئك المتحلين بالفضيلة، اما الثاني فهو حكم المتمكنين من الثروة وارسطو لا يعتبر الفضيلة والغنى صفتين مترادفتين ترادفاً دقيقاً لأنه يعتقد ان الرجل الكفؤ المعتدل يرجح جداً ان يكون متصفاً كذلك بالفضيلة، وعلى هذا فهناك فرق بين حكم الاخيار "الارستقراطي"، وبين حكم الأغنياء "الاوليكارشي"، لان الاخيار يرجح ان لا يكون لهم من الثروة الا مقدار معتدل.وان هذه التفرقة ذات البعد الاخلاقي تمتد لتشمل ايضاً النظامين الملكي والاستبدادي .

المطلب الثالث

النظام السياسي الجمهوري عند ارسطو

يعتبر ارسطو الحكومة الجمهورية اساس الصيغة المعتدلة من النظم السياسية، فقد ذكر ان الافراد الذين يفضلون عيش حياة معتدلة هم "الاكثر استعداداً للإصغاء الى العقل"، وهذه الطريقة المعتدلة في الحياة، انما تنعكس في المجتمع من خلال حقيقة مفادها ان قوام الحكومة الجمهورية طبقة متوسطة تمثل منتصف الطريق بين الاغنياء والفقراء، فالناس في اي من هذين المعسكرين اغنياء او فقراء، يكونون متحمسين فيما يخص اعلاء غاياتهم، وبالتالي لا يمكنهم تتبع حكم العقل، فالأغنياء يميلون الى ان يكونوا اكثر عنفاً، وهم في مغبة ذلك قد ينخرطون في جرائم خطيرة فيما قد يسقط

٣١محمد علي محمد وعلي عبد المعطي، السياسة بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥، ص٨٤ .
٣٢عبد المعطي محمد عساف، المصدر السابق، ص٨٠ .
٣٣غانم محمد صالح، المصدر السابق، ص٩٧ .

الفقراء فريسه لـ"جرائم التشرد والتسول"، ومن ناحية اخرى ان اعضاء الطبقة المتوسطة "اقل الجميع معاناة من الطموح"، واكثرهم مقدرة على الحكم بما يُعلى من شأن الصالح العام وارساء القوانين الصالحة التي يجب ان يكون لها السيادة في المجتمع. اذن فهي طبقة تبدوا اكثر قدرة على ارساء قيم اخلاقية عامة ومشتركة بين مختلف طبقات المجتمع. كما تحمل قيم تتصف بالوضوح، كونها "دولة تهدف لان تكون مجتمعاً مؤلفاً من اشخاص متساوين، ونظراء peers، ومن ثم تتحقق المساواة. فالحكومة الجمهورية تناضل من اجل المساواة من خلال الطريقة التي تتوزع بها الملكية، وهو اساس نجاح هذه الحكومة. و نادراً ما نجد هذا النوع من الحكومات متحققاً، لأنه دائما ما تغلب النظم الاوليكارشية او الديمقراطية المتطرفة [٤].

واصح شكل للحكومة في راي ارسطو هي الحكومة المدنية او الدستورية فهي حكومة الجماهير التي تمارس سلطتها في الصالح العام [٥]

فتزول اخطار الحكومة الاوليكارشية حين يبعد الاغنياء عن السلطة وهم اقلية، كما تحتاط أخطار الحكومة الديماجوية حين يبعد الفقراء المعدومون، ويتبعون اهوائهم الضارة، كما تحتاط من حكومة الطغيان وهي حكومة الظالم. ويقول ارسطو "فحيث تكون الثروة المفرطة الى جانب الفقر المفرط، يجر هذان الإفراطان اما الى الديماجوجية المطلقة واما الى الاوليكارشية المحضة واما الى الطغيان، الطغيان، يخرج من جوف ديماجوجية جامحه او من اوليكارشية مفرطة اكثر في الغالب من ان يخرج من جوف طبقات متوسطة او من طبقات مجاورات لها" .

ومن خلال ما تقدم يتضح ان الحكومة الجمهورية الفاضلة عند ارسطو هي وسط بين الطرفين، ارستقراطية المال وبين الديمقراطية العادلة، وان المواطنين فيها يعيشون من عملهم، وتنحصر وظائف المواطنين في ثمانية انواع حسب تعدد طوائف

٣٤ستيفن ديلو وتيموثي ديل، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة: ربيع وهبة، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٠، ص١٣٦ .

٣٥ ف. س. نرسيسيان، مصدر سبق ذكره، ص١٥٠ .

المدينة الى زراع وصناع وتجار وجند واعيان وكهنة وحكام وموظفون. ولكل منهم استعداد خاص لعمله وكفاءه خاصة، فلا يقوم بعضهم مقام بعض [٣٦].

المبحث الثالث

التقسيم الثلاثي للسلطات عند ارسطو

كانت البداية الحقيقة لظهور مبدأ الفصل بين السلطات هو الوقت الذي بدأت فيه انتصارات الفلسفة تتجه الى البحث عن القواعد اللازمة لتنظيم السلطات العامة في الدولة، وقد كان افلاطون، من اوائل من دعوا الى ضرورة توزيع السلطات العامة في الدولة بين هيئات مختلفة، على ان يكون هناك توازن بينها، حتى لا يطغى سلطان هيئة على الاخرى وهو ما ادى الى الاستبداد بالسلطة .

وقد اوضح افلاطون في كتابه "القوانين"، بان الحكومة التي تجمع بين مبدأ الحكمة والسلطة السائدة في الحكومة أرستقراطية، ومبدأ الحرية السائدة في الحكومة والانظمة الديمقراطية هو الذي يؤدي الى افضل حكومة، وانه لكي تتمكن الدولة من تحقيق اهدافها والقيام بوظيفتها لتحقيق الخير العام للشعب، يجب فصل الهيئات التي تباشر هذه الاعمال مع ايجاد نوع من التعاون بين بعضها البعض ، حتى لا تخرج اي هيئة عن حدود اختصاراتها الدستورية وحتى يضمن عدم انحراف هذه الهيئات واستبدادها .

وقد اوضح ان هذه الهيئات التي توزع بينها السلطات بهدف منع الاستبداد والطغيان تتمثل في مجلس للشيوخ تستند اليه عملية التشريع ويتم انتخاب اعضائه من الشعب ويتكون من ٣٦٠ عضو ومجلساً للسيادة يقوم بالأشراف كل شؤون الحكم في الدولة ويتكون من ١٠ اعضاء وتكون السلطة بيدهم، ويتم اختيارهم من أكبر الحراس سنا واكثرهم عقلا وايضاً هيئة قضائية تتكون من محاكم على درجات متعددة تمون مهمتها الفصل فيما يثور من منازعات، ورأى افلاطون ان تقسيم وظائف الدولة بين هذه الهيئات يجعل الامور مستقر وبالتالي يمنع الاستبداد الذي تجنح اليه السلطة اذا ما تركزت في يد جهة واحدة .

٣٦نقلاً عن: محمد علي محمد وعلي عبد المعطي، المصدر السابق، ص٨٦ .

اما الفيلسوف ارسطو نادى بتقسيم وظائف الدولة الى ثلاث انواع وهي المشاورة او المداولة والامر ثم القضاء، ورأى ارسطو انه من الصواب عدم تركيز السلطة في يد واحدة، بل يكون من الضروري ان توزع بين هيئات مختلفة تتعاون فيما بينها ويكون بينها نوعاً من الرقابة المتبادلة [٧].

ويعبر ارسطو عن ايمانه الواضح بهذا المبدأ حين يؤكد في "السياسة"، ان في كل دولة ثلاثة اجزاء اذا كان الشارع حكيماً اشتغل فيها فوق كل شيء ونظم شؤونها. ومتى احسن تنظيم هذه الاجزاء الثلاثة حسن نظام الدولة كلها بالضرورة، ولا تختلف الدول، في حقيقة الامر الا باختلاف هذه العناصر [٨].

فقد نظر الى الدولة وتمعن في وظائفها وتوصل الى ان للدولة ثلاثة وظائف او مهام هي:

اولاً: السلطة التشريعية

وهي اولى السلطات واهمها بالدولة وهي تتصل في البت في المسائل الحيوية المتعلقة بالدولة كتقرير الحرب او اعلان السلم او التصديق على المعاهدات او الغاءها، وهي التي تقرر توقيع جزاءات فردية صارمة كمصادرة الاموال ونفي الاشخاص واعدامهم وذلك بالإضافة الى سن القوانين ومراقبة ميزانية الدولة ومراجعة حساباتها، وتتركز السلطة التشريعية في الجمعية العامة للمواطنين، ويتبع في تشكيل هذه الجمعية حسب ظروف الحال في الدولة ونظام حكمها والدستور هو الذي يوضح طرق التشكيل [٩] [٣].

لقد جاء تركيز ارسطو على أن يمسك الشعب بيد السلطة التشريعية، لان حق التفاوض هو متاح للجميع، وسواء تم اختيار أصحاب المناصب بالانتخاب العلني أم الاقتراع فهو منصب متاح له، لكن أصل السلطة التشريعية هي محافظة على الشرع وأداة لصيانة الدستور، ويذكر ارسطو "يجب أن يكون للشعب القدح المعلى عندما

٣٧حازم صادق، سلطة رئيس الدولة بين النظامين البرلماني والرئاسي "دراسة مقارنة"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٢، ص٢١ .

٣٨غانم محمد صالح، المصدر السابق، ص٩٧ .

٣٩محمد سعيد عمران وآخرون، النظم السياسية عبر العصور، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص١٩٧ .

يقضي بالعفو، لا عندما يجرم" أي بمعنى عندما تعفو الأقلية، يعترف بسلطتها، وعندما تجرم لا يعترف لها بالسلطة، بل يرجع إلى رأي الأكثرية. وفي النظام الاوليكارشي، أما أن يختار بعض الأفراد، من كتلة الأمة، وأما أن تنشأ إدارة من في بعض الدول، ويسمى أعضائها حفظة القوانين، وهنا السلطة التشريعية تعمل وفق ما يجهزها به حكامها، وهي وسيلة لإعطاء الشعب رأي للمداولة في الأعمال دون المساس بالدستور، ويمكن أن يقرر الشعب رأي مخالف في هذه الحالة لكن الرأي الأول والأخير يعود في هذا النوع من الحكم إلى الحكام. وكما يورد ارسطو إن الحكم الشعبي له نصيب من السلطة التشريعية التي يكون فيها الشعب هو صاحب الساحة السياسية، وحلقة السيرك بيده، وهنا يكون الشعب مسلط على الشرع، بمعنى إن الشعب يعني بحق التفاوض، وفي الوقت نفسه تصنع محاكم من حكم الأقلية، والتي تفرض غرامة على الذين يريدون الاسهام في المحكمة حتى تمنعهم من الاسهام، وهنا تجري راتب على الفقراء، لتشجيعه على المشاركة في محافل الأمة، ويكتسب جودة التفاوض مع الوجهاء [٤٠] .

ثانياً: السلطة التنفيذية

وهي تخضع للسلطة التشريعية، ويبين الدستور اختصاصاتها ومن يباشرونها ومدتها، وهي تختص بصفه عامة بالقيام بتنفيذ القوانين والسهر على حفظ الأمن في الدولة. ويختلف مدى اختصاصها وطريقة اختيار اعضاءها تبعاً لاختلاف انواع الحكومات [٤١] .

كما لا يجب أن نغفل إن كل تقسيم فيه نوع من الازدواجية أو هو بالأحرى مزدوج بطبيعته، يعني إن السلطة أما أن يقيمها بعض المواطنين أو جميعهم، وأما أن تؤخذ من بعض أو جميعهم ومن ثمن ختتم الاختيار أما بالانتخاب أو القرعة، ولكن إن لكل وجه من هذه الأوجه الثلاثة أربع فروع من قسمة لتوضيح إدارة السلطة التنفيذية.

٤٠ رقية سعيد خلخال، الديمقراطية في الفكر السياسي عند ارسطو، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٣، ص١٣٦ .

٤١ محمد سعيد عمران وآخرون، المصدر السابق، ص١٣٥ .

- الوجه الأول: فأما أن يقيم السلطات جميع المواطنين ويأخذون أصحابها بالانتخاب، وأما أن يقيم السلطة جميع المواطنين ويأخذ أصحابها بالقرعة، ولكن إذا أخذت من جميع المواطنين فأما أن تؤخذ من جميع المواطنين ويتخذون أصحابها أما بالانتخاب أو بالقرعة، فهنا أما أن تؤخذ من الجميع ولكن فئة الفئة بالانتخاب أو تؤخذ من الجميع من فئة الفئة بالقرعة ويبدو إن هذا الازدواج واضح للوجه الأول لأنه ينطوي على الجميع والفئة وكل منهما من قسم على قسم ينفي شكل أربعة أوجه للوجه الأول .
- الوجه الثاني: وهو أيضا من فصل على نوعين، وهما أما أن يقيم أصحاب السلطة من جميع المواطنين وهنا نرى أما أن يقيم السلطة من جميع المواطنين أو من بعض فئاتهم، يعني بالقرعة أو الانتخاب بمعنى بعض من الجميع بالانتخاب وبعض من الجميع بالقرعة، وأما الوجه الآخر أما أن يقيم السلطة بعض من بعض من المواطنين، وهنا أما أن يقيم السلطة بعض من بعض بالانتخاب أو يقيم السلطة بعض من بعض بالقرعة، والوجه الثاني يمثل كما هو واضح إقامة السلطة من البعض .
- الوجه الثالث: ولاننسى انه ينقسم مثل باقي الأوجه إلى قسمين، فهنا إقامة السلطات تقوم من بعض الفئات، فأما أن يقيم السلطة الجميع فئة الفئة من الجميع بالانتخاب، وأما أن يقيم السلطة الجميع من فئة الفئة من بعض بالقرعة، وأما أن يقيم الجميع فئة الفئة يقيمونها من بعض بالانتخاب، أو الجميع فئة الفئة من بعض بالقرعة، ولكن لا ننسى إن كل تقسيم فيه نظام مزدوج.
- الوجه الرابع: أما الوجه الأخير فهو مثل السابق، من قسم على قسمين، فهو أما أن يقيم السلطة الجميع من بعض بالانتخاب، أو الجميع من بعض بالقرعة، أو قسم منها الجميع من بعض بالانتخاب، والقسم الآخر منها الجميع من بعض بالقرعة، ويبدو التفصيل واضح لأنظمة الحكم، إذ يمثل الوجه الأول الحكم الشعبي، أما الوجه الثاني حكم الأقلية، أما الوجه الثالث الحكم المدعو

سياسة، والأخير الحكم المدعو الأعيان. إن الانتقاء الذي يريد أن يصل إليه ارسطو هو إن الأساس هو التوزيع العادل للسلطة إلى اقل حد ممكن .

ثالثاً: السلطة القضائية

ومهمتها الفصل في القضايا المختلفة وقد وزع ارسطو هذه السلطة على ثمانية انواع من المحاكم لكل منها اختصاص مستقل يتضمن قضايا معينة، فقد ذهب ارسطو الى ان القضاء هيئة ذات سلطة حقيقية، وانه على هذا الاساس تستطيع مراقبة السلطتين الاخريين في الدولة .

ويرى ارسطو انه من الضروري لحسن النظام في الدولة عدم تركيز هذه السلطات في يد واحدة وانما يجب ان تتميز كل سلطة عن الاخرى، وان يوكل امر كل منها لهيئة خاصة على ان تتعاون فيما بينها وتراقب بعضها. وهذا الوضع يؤدي الى تحقيق العدالة وصلاح الاوضاع فيها وتفادي الاستبداد الذي ينجم عادة من تركيز السلطة. ويؤكد ارسطو ان مسألة فصل السلطات يجب ان تكون اهم مسألة تشغل بالمشرع الدستوري الحريص على استقرار الوضع السياسي في الدولة [٣] .

الخاتمة

يتضح مما سبق ، بان الفكر اليوناني مثل مرحلة متطورة للفكر الانساني ، اذ ظهر تأثيرة في كل اغلب نواحي الحضارة اليونانية الفكرية والعلمية ، أثر بواعث مؤثرات خارجية تمثلت بسابقتها من حضارة بلاد ما بين النهرين ووادي النيل والمدن الفينيقية ، ومثلت الحضارة اليونانية مستوى متميز عبر عن فكر وتجارب كانت محصلة لهذه الحضارات .

الفيلسوف أرسطو لقد دعى بتقسيم وظائف الدولة الى ثلاث انواع وهي المشاورة او المداولة والامر ثم القضاء، ورأى ارسطو انه من الصواب عدم تركيز

٤٢رقية سعيد خلخال، المصدر السابق، ص ١٦٠ – ١٦٧ .

٤٣محمد سعيد عمران وآخرون، المصدر السابق، ص١٣٦ .

السلطة في يد واحدة، بل يكون من الضروري ان توزع بين هيئات مختلفة تتعاون فيما بينها ويكون بينها نوعاً من الرقابة المتبادلة .

كما ان الحكومة الجمهورية الفاضلة عند ارسطو هي وسط بين الطرفين، ارستقراطية المال وبين الديمقراطية العادلة، وان المواطنين فيها يعيشون من عملهم، وتنحصر وظائف المواطنين في ثمانية انواع حسب تعدد طوائف المدينة الى زراع وصناع وتجار وجند واعيان وكهنة وحكام وموظفون. ولكل منهم استعداد خاص لعمله وكفاءه خاصة، فلا يقوم بعضهم مقام بعض .

الخلاصـة:

شكل الفكر اليوناني مرحلة متطورة للفكر الإنساني، إذ اثر في كل نواحي الفكر البشري ووصفت الحضارة اليونانية القاعدة الأساسية للنواحي الفكرية والعلمية، اثر بواعث ومؤثرات خارجية تمثلت بسابقتها من حضارة بلاد ما بين النهرين ووادي النيل والمدن الفينيقية، ومثل اليونان مستوى عبر عن فكر وتجارب كانت محصلة لهذه الحضارات.

الفلسفة التي تميز بها ارسطو لاسيما ما يخص الجانب السياسي منها كانت تعبر عن تأثير محيط وهالة من الوضع الذي عاشه بعد الهجرة من بلاد هو العودة إليها من جديد، والتأثر بدولة المدينة المقسمة على عدة دويلات متعددة شكلت مدن أحيطت بنظام سياسي وقانوني حكمها وحرية فاضت عن حدها لتمثل مصباح لحرية المجتمعات الحالية .

ولقد شكلت أثير ارسطو على المجتمعات المتلاحقة ومنها العصور الوسطى والحديثة وعلى الرغم من الاختلافات وبينه وبين افلاطون من أطروحات تخص ظواهر سياسية إلا إنها شكلت قاعدة مهمة انطلقت منها النظم السياسية للأمم والشعوب وعبرت أفكار ارسطو للبنية الاجتماعية للدولة والتقسيم الثلاثي للسلطات فضلا عن فكرة القانون .

Abstract

Greek thought the form of an advanced stage of human thought, as the impact in all aspects of human thought and described the Greek civilization basic rule of intellectual and scientific aspects, after concerns and influences foreign represented predecessor of the civilization of Mesopotamia and the Nile Valley and the cities Phoenician and, like Greece, the level of expressed thought and experiences were the result these civilizations. Philosophy that characterized Aristotle, particularly with regard to the political side of which were reflecting the impact of the perimeter and the aura of the situation that lived after emigrating from the country and return to it again, and influenced by the state of the divided city of several multi-states formed cities surrounded and the law is governed by the Freedom of political system overflowed all alone to represent lamp of freedom of current communities. The influence of Aristotle on the successive societies, including the medieval and modern Although the differences between him and the Plato of theses concerning political phenomena, but it formed an important base came from the political systems of nations and peoples and expressed Aristotle social structure of the state and division of the tripartite authorities ideas as well as the idea of the law has been shaped .